د ال ال

جورج شاهين

بعد 13 يوما على التحركات والاعتصامات الشعبية التي عمت المناطق اللبنانية ما بين 17 تشرين الاول الماضي و29 منه، رفضا لما آل اليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وصولا إلى المطالبة باستقالة الحكومة والسعى الى تشكيل حكومة انقاذ مصغرة واجراء انتخابات نيابية مبكرة، اعلن الرئيس سعد الحريري استقالة حكومته تجاوبا مع مطالب المد الشعبى الذى شهدته المناطق



مكذا انطلقت شرارة الإحتجاجات والإعتصامات على مساحة الوطن إنتفاضة شعبية طوال 13 يومًا إنتهت بإستقالة الحكومة

توقفت آخر التطورات في نهاية الشهر الماضي عند طلب رئيس الجمهورية ميشال عون من رئيس الحكومة المستقبلة سعد الحريري تصريف الاعمال، في انتظار الدعوة الى الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية الرئيس العتيد الذي سيشكل الحكومة الجديدة. وهو ما فتح الافق على مرحلة جديدة لا مكن الحسم ما ستكون عليه تردداتها في انتظار ما ستؤدي البه الاستشارات النبايبة الملزمة التي سبجريها رئيس الجمهورية مطلع الشهر الجارى تزامنا مع صدور هذا العدد من المجلة.

لم يكن ما شهده لبنان من تحركات وتجمعات شعبية واسعة عمت اراضيه منذ 17 تشرين الاول الماضي امرا متوقعا. انفجر الشارع في ظاهرة لافتة فاجأت الجميع بشموليتها وترجمتها لغليان شعبى غير مسبوق، وتتويجا لسلسلة من التحركات الاعتراضية الاسبوعية التي كانت ساحتا الشهداء ورباض الصلح في وسط بيروت مسرحا لها، فيما كان مجلس الوزراء يستعد لبت مشروع قانون موازنة عام 2020 الذي وضعته وزارة المال في 30 ايلول الماضي، تزامنا مع انطلاق اعمال لجان وزارية اجتمعت بشكل دوري للبحث في اصلاحات لتحديث الادارة ومكافحة الفساد واعداد دفاتر الشروط لمعامل الطاقة المؤقتة والمستدامة

وللنفايات الصلبة.

هة ازمة كانت قامّة ايضا في الكواليس السياسية والحكومية، والتي عبر عنها اتهام رئيس الجمهورية في 28 ايلول الماضي اطرافا محليين وخارجيين استغلوا يوم توجهه الى الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك قبل خمسة ايام لاختلاق ازمة الدولار والنفط واحداث بلبلة في البلد. وهو ما ادى الى ظهور اولى بوادر الصراع الداخلي الذي عبرت عنها التسريبات المتقطعة والتهم المتبادلة.

على وقع العلاقات التي اهتزت بقوة بين المسؤولين، تمادت الازمة النقدية وبرزت الى السطح بسلسلة من الاضرابات المتقطعة لاصحاب محطات المحروقات اسبوعيا، بثت حالا من اللااستقرار والفوضي لساعات على خلفبة مطالبة الشركات المستوردة للنفط والغاز بدفع ثن مشتقاتها بالدولار، الذي بات نادرا بالكم المطلوب لتغطية كلفتها وهي التي

وفي مبادرة من مصرف لبنان لتطويق الازمة سريعا، اصدر حاكم البنك المركزي رياض سلامة في الاول من تشرين الاول تعميما تعهد فيه فتح الاعتمادات المستندية بالدولار المخصصة حصرا لاستيراد المشتقات النفطية او القمح او الادوية عبر المصارف. لكنه لم يُرض الشركات المستوردة للمشتقات النفطية التي طالبت بتوفير سعر مخزونها وعقودها المحجوزة في السوق العالمية

بالدولار، في ما وجدت فيه شركات استيراد الادوية استحالة تطبيقه مدعية بأن طريقة فتح اعتماداتها لا تتناسب والآلبة المعتمدة. تزامنا مع المناقشات التي استمرت لاسبوعين ولم تصل الى منفذ مقبول، تقلبت الاسواق،

وتوسعت الاحتجاجات الى اصحاب مولدات الكهرباء والافران وظهرت بوادر فقدان الثقة بالعملة الوطنية التي امتدت لثلاثة عقود سابقة. ازداد الطلب على الدولار نقدا، بعدما تسربت مليارات منه الى الخارج وخزنات المنازل، فشهدت السوق النقدية حالا مضطربة وزادت عندما قبل ان مصرف لبنان لم بعد قادرا على التدخل في السوق بعدما لامست احتياطاته من العملة الصعبة الخطوط الحمر. وبرز سعران للدولار الثابت منه والمقنن بعدما بات الاول مربوطا بتسعيرة مصرف لبنان، والثاني متوفرا باسعار متفاوتة في سوق الصيرفة. فبقى الاول بالسعر الرسمى وقفز الثاني الى ما يزيد عن 1600 لبرة.

لم يوفر المسؤولون جهدا للخروج من الازمة النقدية وتوجت بسلسلة اجتماعات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلي الاحزاب وخبراء، سعيا الى انقاذ الوضع وحماية الاستقرار النقدى. فعقد لقاء اقتصادي في بعبدا في 2 تشرين الاول الماضي، مبادرة من رئيس الجمهورية، ضمّه الى رئيسي مجلس النواب والحكومة رؤساء الكتل

النبايية، وانتهى إلى اكثر من 22 توصية، اعتقد البعض ان فيها علاجا وفق خريطة طريق اقتصادية وسياسية.

كل ذلك كان يجرى متزامنا مع الاتصالات التي اجراها رئيس الحكومة لاستجرار الدعم الخليجي. فزار الرياض لاحياء اعمال اللجنة الوزارية المشتركة اللبنانية - السعودية تمهيدا للتوقيع على اكثر 20 اتفاقا ماليا واقتصاديا تحيي الدعم السعودي. وعقد ما بين 6 و7 تشرين الاول الماضي مؤتمر الاستثمار اللبناني - الاماراتي في عاصمة الامارات العربية المتحدة ابو ظبى، مبادرة من ولى عهدها. فاستبشر اللبنانيون خبرا بامكان النفاذ من الازمة النقدية في محطة تلت وصول وديعة اميركية هي الاولى من نوعها وفرتها مؤسسة "غولدن اند ساكس" عليار و400 مليون دولار عبر مصرف لبناني محلى فاضيفت الى حصيلة جهد خاص بذله حاكم المصرف المركزي اثمرت حوالي 3 مليارات و400 مليون دولار من جهات ومؤسسات وشخصيات.

وقبل ان يكتمل المشهد الذي يوحى بامكان الخروج من المأزق، كانت التطورات الاقليمية والدولية تسابق جهود اللبنانيين، فجاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الاستثنائي في القاهرة يوم السبت 12 تشرين الاول الماضي للبحث في التوغل التركي في شمال سوريا ليلقى بظلاله على الحركة الداخلية. وجاء طلب وزير الخارجية

جبران باسيل استعادة عضوية سوريا في الجامعة، ليحيى الانقسام الحكومي، وانعكس على الملفات التي يناقشها مجلس الوزراء لاسبما موازنة العام 2020 على وقع سقوط الوعود بالدعم الخليجي، وهو ما زاد من حدة الاحتقان وادى الى سد سبل امكان التطبيق السلس لكل ما تقرر من خطوات.

على كل هذه الخلفيات، وفي ظل المواقف المتشنجة، كانت الحكومة واللجان الوزارية قد بلغت مرحلة البحث في سلة من الضرائب والرسوم من ضمن الموازنة او من خارحها لتعزيز موارد الخزينة. وجاءت جلسة الحكومة بعد ظهر الاربعاء في 16 تشرين الاول الماضي قدم فيها وزير الاتصالات محمد شقير اقتراحا



الرئيس عون: اشعر معكم وسوف اعمك حهدي لتخفيف معاناتكم

الرئيس عون: بدأنا سلسلة احراءات للحد مما تشكون منو



بزيادة 20 سنتا يوميا ولمرة واحدة على كل من يستخدم "الواتس اب" مكالمة هاتفية. وهو ما كشف عنه في جلسة واليوم التالي عصر يوم الخميس 17 تشرين الاول، واعلن في اعقابها عن نية فرض هذا الرسم الاضافي معدل ستة دولارات شهريا على من يستخدمه. في ظل توافق وزاري على هذه الضريبة التي ستجبى بدءا من اليوم الاول من العام المقبل تاريخ تطبيقها ما يقارب 200 مليون دولار اميركي سنويا.

لم يكن ينقص شريحة كبيرة من اللبنانيين الا ان تؤكد الحكومة صحة هذا التوجه لتتوالى ردود الفعل الشعبية الغاضبة، وتلاحقت الدعوات من كل الحهات إلى الاعتصام في ساحتى الشهداء ورياض الصلح. وبسرعة قياسية لبي عشرات الآلاف الدعوة الى التجمع على مساحة لبنان لم يكن احد يتوقعها. وظهر انه حراك بلا قيادة موحدة رغم الشعارات الموحدة بين جميع التجمعات فنادى المحتجون بالشعارات حتى استقالة "حكومة الضرائب الجائرة والمحاصصة الطائفية"، وبـ "تشكيل حكومة انقاذ مصغرة من اختصاصيين مستقلين لا ينتمون الى المنظومة الحاكمة"، على ان تتبنى سلسلة خطوات تبدأ باجراء انتخابات نيابية مبكرة بناء على قانون انتخابي عادل يضمن صحة التمثيل، فادارة الازمة الاقتصادية واقرار نظام ضريبي عادل وتحصن القضاء وتجريم تدخل القوى

انطلقت التحركات بدءا من الدقائق التي تلت تصريح وزير الاعلام عند الخامسة عصرا، فزحف المواطنون بالالاف من مختلف المناطق الى وسط بروت. و هو ما شكل مفاجأة حقيقية في توقيتها وشكلها بعدما نزلوا بعشرات الالاف الى مواقع استراتيجية للمرة الاولى في العديد من المناطق اللبنانية من بروت الى مناطق مختلفة في جبل لبنان والشمال، وعمق البقاع من جنوبه

على هذه الصورة الشاملة التي فاجأت الداخل والخارج، مرت الليلة الاولى من دون ان يتوقف الحراك الشعبى فصحت البلاد يوم الجمعة 18 تشرين الاول الماضي على شلل تام، فسدت الطرق الدولية والفرعية وتقطعت سبل الانتقال بين الساحل والمناطق الوسطى وعزلت بعض المناطق نتيجة التجمعات الشعبية ▶

▼ والاعتصامات. وكان لافتا ما شهدته بدءا من يوم الجمعة، وعقب صلاة الظهر، مدينة طرابلس التي التقي فيها سكانها، وتوجه الجميع الى ساحة النور يتقدمهم رجال الدين، مسيحيين ومسلمين، وسدت مداخل المدينة شمالا من البداوى والمنية وساحلا لجهة الكورة ووسطا لجهة زغرتا والضنية. وللمرة الاولى قطعت الطريق الدولية والخطوط البحرية في شكا والبترون واميون وكفرحزير وجبيل والعقيبة وصولا الى مفرق غزير وتقاطع الزوق حتى جل

الى الحراك في الشمال والبقاع وفي بيروت، تجمع اهالي مدينة صور في ساحاتها تزامنا مع حراك مماثل في النبطية ومرجعيون. وقطعت الطرق عند مثلث كفررمان في نقطة تقاطع بن عشرات القرى، وهوجمت مكاتب عدد من النواب الجنوبيين في النبطية للمرة الاولى. ولم تنجح محاولات الجيش وقوى الامن في فك الاعتصامات، ولا نجحت مجموعات حزبية من منع التجمعات في صور والعباسية، كذلك في بلدة كفررمان والنبطية.

امام هذه الظاهرة، اطل الرئيس سعد الحريري مساء الجمعة 18 تشرين الاول في رسالة وجهها الى شركائه في التسوية والحكومة، طالبا من الحراك مهلة 72 ساعة للرد عليهم. فانتظره المتظاهرون في الشوارع التي شهدت عشية اطلالته بعد ظهر الاثنين تظاهرات كبيرة، ليطل عليهم في اعقاب الجلسة في القصر الجمهوري معلنا عن سلسلة من الاجراءات الاصلاحية التاريخية التي لخصها مجلس الوزراء في 17 بندا، ابرزها البت مشروع موازنة 2020 من دون ضرائب اضافية وبنسبة عجز تقدر بـ 0.6% وخفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب 50% واعداد مشروع استعادة الاموال المنهوبة وانشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد قبل نهاية السنة.

تزامنا، تحرك المجتمع الدولي وقصد وفد مجموعة الدول الدعم الدولية للبنان الى السرايا الحكومية بمشاركة سفراء الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، بريطانيا، المانيا، ايطاليا، الاتحاد الاوروبي، القائم بالاعمال الصيني، ممثل جامعة الدول العربية والمنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان يان كوبيتش الذي قال بعد الاجتماع



الرئيس سعد الحريري يعلن استقالة حكومته.

ان الحريري اطلعهم على جدية الاجراءات التي طال انتظارها والتي اتخذت من قبل الحكومة، سواء كانت كجزء من مشروع موازنة العام 2020 لكي يتم إقرارها ضمن المهل الدستورية، او من خارجها. وقال ان مجموعة الدعم الدولية عبرت عن دعمها للاهداف الاصلاحية التي اوجزها الرئيس الحريري والتي تتماشى مع تطلعات الشعب اللبناني.

وتزامنا مع سلسلة اللقاءات التي اجراها الرئيس عون مع عدد من السفراء والمنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان، التقى وفدا من المتظاهرين الذين اعتصموا على طريق القصر الجمهوري وقال متوجها اليهم "ان وجعكم هو وجعى واشعر معكم وسوف اعمل جهدي من اجل التخفيف من معاناتكم. لقد بدأنا سلسلة اجراءات للحد مما تشكون منه، وسنواصل العمل في هذا الاتجاه، مع ضرورة الاخذ في

الاعتبار التركيبة اللبنانية وقواعد النظام اللبناني بعد ظهر الخميس في 24 تشرين الاول الماضي، خاطب عون المتظاهرين في الشوارع والساحات

وعبّر عن تفهمه لمطالبهم وطلب اليهم تشكيل وفد يمثلهم للحوار معه. واعقبت الدعوة استعدادات عسكرية وامنية اقرت في اجتماع قادة الاجهزة العسكرية والامنية صباح السبت في 26 تشرين الاول الفائت للحفاظ على امن المواطنين والمتظاهرين والعمل على فتح الطرقات في مختلف المناطق.

في 30 تشرين الاول بدأ فتح الطرق بعد استقالة الرئيس الحريري في 29 منه وتكليفه من رئيس الجمهورية والوزراء بتصريف الاعمال في 30 منه الى حين اجراء الاستشارات النيابية الملزمة التي ستجرى مطلع تشرين الثاني لتسمية الرئيس الجديد المكلف تشكيل الحكومة العتيدة.



الرئيس الحريري يقدم كتاب الاستقالة الى الرئيس عون.











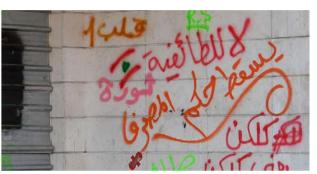


























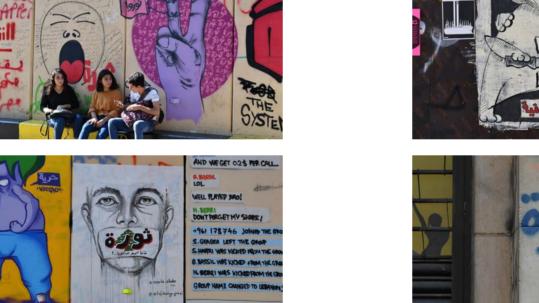














EVERY TIME YOU SEE THIS AD, A CAR IS SOLD.

LIMITED QUANTITY.



حواجز الامن العام









